



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم الحقوق



بالتعاون مع:

مخبر المجازر الاستعمارية جامعة سطيف 2

تنظيم ندوة تكوينية دكتورالية وطنية حول موضوع:

تفعيل الدور الرقابي للبرلمان الجزائري في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020

(السبل والتحديات)

12 جوان 2024

الفئة المستهدفة:

طلبة الدكتوراه

الرئيس الشرفي للندوة:

مدير الجامعة أ.د. قشي الخير

المشرف العام للندوة:

عميد الكلية أ.د. بن أعراب محمد

رئيس الندوة:

د. بوقرن توفيق

رئيس لجنة التكوين:

د. ضريف قدور

رئيس اللجنة التنظيمية:

موفق نورالدين

المنسق العام للندوة:

د. ايت شعلال نبيل



## أعضاء لجنة التكوين

أ.د بودوخة إبراهيم، أ.د/ كوسة عمار، أ.د/ بوسعدية رؤوف، د/ قلو ليليا، د/ ايت شعلال  
نبيل، د/ ذوادي عادل، د/ ظريف قدور، د/ بن دعاس سهام، د/ حسام مريم، د- بوقرن  
توفيق، د - موفق نورالدين

## إشكالية الندوة الدكتورالية

تعتبر البرلمانات في جل الديمقراطيات الحديثة أبرز السلطات الثلاث الممارسة للحكم في الدولة إلى جانب السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، فهي الممثل الحقيقي للسيادة الشعبية المعبرة بصدق عن إرادة ورغبة الهيئة الناخبة وعن آمال وتطلعات الشعب الذي اختار أعضائها لممارسة السلطة نيابة عنه، ينحصر دورها بصفة رئيسية في المجال التشريعي والمجال الرقابي إلا أن دورها التشريعي بدأ في التراجع في مختلف الأنظمة السياسية لصالح السلطة التنفيذية، الأمر الذي أظهر بشكل جلي الحديث عن أهمية الدور الرقابي الذي تقوم به هذه البرلمانات في مواجهة تفوق وهيمنة السلطة التنفيذية، من خلال ما زودت به من وسائل وآليات تمكنها من بسط رقابتها على الأعمال والتصرفات الحكومية.

على هذا الأساس فإن تطوير العملية الرقابية للبرلمان وتفعيل آلياتها من شأنه المساهمة في تعويض ضعف أداء البرلمان في المجال التشريعي من خلال اشتراك ممثلي الشعب في تصويب العمل الحكومي وتنقيته من أي خلل أو تقصير، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى كسب ثقة الهيئة الناخبة من خلال إيجاد طرق بديلة تمكن من إشراك ممثلي الشعب في التعبير عن الإرادة العامة.

ومن المعلوم أن الأدوات الرقابية يتفاوت تأثيرها من آلية لأخرى، بحسب ما يرمي إليه النواب عند توظيفهم لهذه الآلية من محاسبة الحكومة وتحريك مسؤوليتها السياسية بسبب التقصير والخلل الذي وقعت فيه أثناء تنفيذها لسياساتها أو مجرد الاستفسار والاستعلام عن بعض المسائل التي يجهلها ممثلو الشعب.

وعليه فالإشكالية التي نحاول تلمس اجابتها من خلال هذه الندوة تتمثل في الاجابة

على السؤال التالي:



ما هي السبل المتاحة أمام ممثلي الشعب لتمكينهم من المساهمة في تفعيل الدور الرقابي للبرلمان الجزائري وما هي المعوقات التي تعترض ذلك ؟

### أهداف الندوة الدكتورالية

- تحديد الآليات المستحدثة التي منحها المؤسس الدستوري الجزائري بموجب تعديل 2020 لأعضاء السلطة التشريعية لممارسة رقابتهم على أعمال السلطة التنفيذية.
- تمييز آليات الرقابة ذات التأثير البسيط عن تلك الآليات ذات التأثير القوي على الاداء الحكومي؛
- تتبع الإجراءات الدستورية والقانونية عند توظيف نواب الشعب لمختلف الآليات الرقابية؛
- توضيح الشروط القانونية والدستورية التي يجب على نواب الشعب مراعاتها عند استعمالهم لآليات الرقابة البرلمانية؛
- إبراز مدى فعالية الدور الذي تتولاه السلطة التشريعية في مجال رقابة السلطة التنفيذية وتأثير ذلك على العلاقة الوظيفية القائمة بينهما؛

### محاور الندوة الدكتورالية

- المحور الأول: الاطار المفاهيمي للرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة
- المحور الثاني: مستجدات الرقابة البرلمانية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020
- المحور الثالث: الرقابة البرلمانية ودورها في تكريس التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية
- المحور الرابع: الآليات الرقابية البسيطة التي لا تؤدي إلى إثارة المسؤولية السياسية للحكومة
- المحور الخامس: الآليات الرقابية الخطيرة التي تؤدي إلى إثارة المسؤولية السياسية للحكومة

الجلسة الافتتاحية برئاسة: أ.د بوسعدية رؤوف

تلاوة آيات بينات من القرآن الكريم

الاستماع للنشيد الوطني

كلمة السيد مدير الجامعة: أ.د. قشي الخير

كلمة السيد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية: أ.د. بن أعراب محمد

كلمة السيد مدير مخبر المجازر الاستعمارية

كلمة السيدة مسؤولة التكوين في الدكتوراه: د. كوسام أمينة

كلمة السيد رئيس الندوة التكوينية الدكتورالية: د. بوقرن توفيق

أشغال الندوة

ورئاسة الجلسة: د. موفق نورالدين

المتدخلون



عنوان المداخلة	محور المداخلة	المتدخل
الاطار المفاهيمي للرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة	المحور الأول	الدكتور: الذواودي عادل
مستجدات الرقابة البرلمانية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020	المحور الثاني	الدكتور: نعيم شلغوم
رقابة المعارضة البرلمانية في الجزائر بين الآليات الدستورية ومتطلبات التفعيل	المحور الثالث	الدكتور: بوقرن توفيق
الآليات الرقابية التي لا تؤدي إلى إثارة المسؤولية السياسية للحكومة	المحور الرابع	الدكتور: مخنفر محمد
الآليات الرقابية المقيمة للمسؤولية السياسية للحكومة	المحور الخامس	الدكتور: ضريف قدور